مقدمة عامة و مفاهيم

تمهيـــــد

على الـرغم مـن أن مهمـة التـدقيق ضـرورية لأي مؤسسـة مهمـا كـان شـكلها القـانوني ونشـاطها... إلا أنـه و لوقـت طويـل كان ينظر لهـذه المهمـة كشـرا لابـد منـه. إن الأسـباب التي سـاهمت في تهمـيش الـدور الـذي يمكـن أن يلعبـه المـدقق هي عديـدة و متعـددة، و هي مسـؤولية المـدقق نفسـه، أهـداف و منهجيـة التـدقيق، بالإضـافة إلى التطلعـات الضـيقة والمحدودة من طرف القائمين على المؤسسات (ملاك أو/و مسيرين).

إن الفضـائح الماليـة التي حـدثت بنهايـة القـرن العشـرين و بدايـة القـرن الواحـد و العشـرين- ولعل أشـهرها فضيحة Enron- قـد سـاهمت في تغيير إسـتراتيجية التدقيق، أهداف التدقيق و تطلعـات أصحاب المصالح. إن المبـدأ الـذي عمـر طـويلا و المتعلـق بتأطير مهمـة التـدقيق، ألا و هـو مبـدأ عـدم التـدخل في التسـيير « La non immixtion/la non ingérence »، و الـذي يمكن اعتباره كأهم الطابوهات التي أفرغت مهمة التدقيق من هدفها الرئيسي المتمثل في المساعدة على اتخاذ القرارات من أعلى هرم السلطة.

و قـد ظهـرت في السـنوات الأخيرة إسـتراتيجية حديثـة للتـدقيق، و التي تجلـت و اتضـحت أهدافها بعد الفضائح المالية (Parmalat, Wordcom, Enron...)، و التي أعادت رسم منهجية، أهداف ومسار التدقيق من طرف أكبر مكاتب التدقيق في الولايات المتحدة و المسماة الأربع الكبرى (Big four)، حيث سـاهمت في جعل المدقق كشـريك في رسـم إسـتراتيجية المؤسسـة، ومهمة التدقيق كضمان لتصحيح سياسة المؤسسة الحالية، بغرض المساعدة على اتخاذ قرارات مستقبلية فعالة.

و مـن خـلال الأهـداف العامـة للمعـايير الدوليـة لمراقبـة الجـودة، التـدقيق، مهـام التحقـق والخـدمات الملحقـة... فـإن الفيدراليـة الدوليـة للمحاسـبة (International Fédération of accountants/IFAC) تسـعى إلى: " تطـوير مهنـة المحاسـبة مـن خـلال تطبيـق المعـايير الدوليـة الموحدة للمحاسبة، و من ثم إنتاج خدمات متماثلة، معيارية و ذات جودة عالية"(Préface IFAC, 1982).

و في هـذا الصـدد انبثق عـن الفيدراليـة الدوليـة للمحاسـبة IFAC مـا يسـمى بجمعيـة المعـايير الدوليـة للتـدقيق و مهـام التحقـق (International Auditing and Assurance Standards Board/IAASB)، التي اسـند لهـا إعـداد و نشـر معـايير ذات جـودة عاليـة لمهمـة التـدقيق،

التحقق و المهام الملحقة، بالإضافة إلى تقديم اقتراحات و معايير لمراقبة الجودة على المستوى الدولي.

1. أهمية المعلومة المالية و استخداماتها

يمكن تعريف المحاسبة على أنها " نظام معلومات، يوفر معلومات رقمية و مرتبة ترتيبا منهجيا". و يمكن تجميع أهم أهداف المحاسبة فيما يلي: (Sylvain, 1982)

- وصف ما حدث في الماضي (معلومات تاريخية)، بغرض المساعدة على استقراء المستقبل؛
- تحليل الفروق بين ما حدث فعلا و التوقعات (معلومات حالية)، لاستخراج الفروق، تحليلها و تحديد الأسباب، بغرض تعديل الإستراتيجية الموضوعة آنفا؛
- المساهمة و المساعدة على اتخاذ القرارات المستقبلة (معلومات مستقبلية)، وذلك على ضوء ما توفره المعلومات التاريخية و الحالية.

إذن يمكن القول أن للمحاسبة نوعين من الاستخدامات: أولاهما، تقديم الحسابات والنتائج في قالب منظم و مرقمن (استخدام تعاقدي)؛ أما الهدف الثاني، فيتمثل في المساعدة على اتخاذ القرارات الحاسمة من أعلى هرم السلطة (استخدام استشرافي).

1.1 الاستخدام التعاقدي للمعلومة المالية

نكون بصدد علاقة تعاقدية بين طرفين أو أكثر، حالة وجود شروط موثقة متفق على تحقيقها بين الأطراف المعنية.

لو يتم اعتبار أن المؤسسة مجموعة من العقود (الرسمية/غير الرسمية) بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين (مسيرين، ملاك/مساهمين، أجراء...)، إذن فالعلاقة التعاقدية تفرض تقديم معلومات في قالب منظم متعارف عليه، بحيث تنطبق على بنود العقد (الرسمي/غير الرسمي) المتفق عليها آنفا، و التي تجتمع عندها أهداف المتعاملين الاقتصاديين (Dumentier & Raffournier, 1989).

2.1 الاستخدام الاستشرافي للمعلومة المالية

من المتعارف عليه لدى الأكاديميين و محترفي المحاسبة، أن للمحاسبة القدرة على تقديم معلومات استشرافية يمكن من خلالها اتخاذ قرارات موجهة للسنوات المقبلة.

في هذا الصدد نص الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجزائري على ذلك، و كذا جمعية المعايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Commitee/ISA) التي تختص بإعداد المعايير العامة للمحاسبة، و التي تشير صراحة إلى أنه من بين أهداف القوائم المالية تقديم المعلومات المالية اللازمة لوضع خطط الاستثمار، خطط الاقتراض والخطط المماثلة.

كما يشير مجلس المعايير المالية و المحاسبية (Financial Accounting Standards Board/IASB)، المختص في إعداد معايير المحاسبة المالية و الإفصاح على أنه: " على القوائم المالية توفير المعلومات المالية الضرورية للمستثمرين، الدائنين و المستعملين الحاليين و المحتملين لاتخاذ القرارات الرشيدة فيما يخص الاستثمار، الاقتراض..." (Wandji, 2004).

2. خصائص جودة المعلومة المالية و مدى تأثيرها على مستخدميها

يتحكم في جودة المعلومة المالية معايير متعارف عليها يتم احترامها... كما أن للمعلومة المالية جودة، لا تتحقق إلا بتفاعل النظام المالي لنشر تلك المعلومة.

1.2 الخصائص النوعية للمعلومة المالية

لقد وضع التنظيم المسؤول عن وضع المعايير الدولية للمحاسبة مجموعة من المعايير ، التي من شأنها تأطير إنتاج المعلومة المالية و كذا نشرها في إطار موحد، منظم وبجودة مقبولة من طرف مستعمليها، و لقد تم وضع ضمن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي أربعة معايير أساسية لتأطير جودة المعلومة المالية، و التي يمكن ذكرها فيما يلي:

1.1.2 الوضوح (L'intelligibilité)

يقاس وضوح المعلومة المالية بإمكانية فهم تلك المعلومة من طرف مختلف مستعمليها، ومن ثم وجب توفر مجموعة من الخصائص عند إنتاجها و نشرها، من بينها:

- صريحة(Explicite)؛
- واضحة(Claire)؛
- مختصرة(Cancise)؛
- متوفرة لمستعمليها (A la porté des utilisateurs).

بالمقابل وجب توفر في مستعمل المعلومة المالية الخاصيتين التاليتين:

- وجود حد أدنى للمعارف حول المعاملات الاقتصادية و التعاملات المحاسبية؛

- توفر مسؤولية حول تمحيص و تقييم المعلومة المالية.

إذن فوضوح المعلومة هي مسؤولية منتجها و مستعملها، حيث تقع مسؤولية الأول في وضعها في قالب يحترم شروط استعمالها، أما الثاني فتقع مسؤوليته في الحد الأدنى من التكوين و الخبرة اللازمة لقراءة و استعمال تلك المعلومة.

2.1.2 الملائمة (La pertinence)

تقاس ملائمة المعلومة بالغرض الذي أنتجت لأجله، حيث أن القوائم المالية التي يقوم المحاسب بإعدادها و نشرها (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق)، قد يتم الاستفادة من هذه المعلومات بطرق متنوعة و مختلفة كما يلي:

- هناك معلومات تاريخية و حالية يستخرج منها نمط التطور، الفروق و الأسباب (المقارنة الديناميكية لقائمة الدخل، العناوين الكبرى لقائمة المركز المالي، بعض الملاحق)؛
- هناك معلومات تاريخية و حالية يمكن من خلالها استشراف المستقبل (مصادر واستخدامات السيولة ضمن خزينة المؤسسة، تطور رؤوس أموال المؤسسة ومن ثم السياسة الاستثمارية، سياسة الاقتراض، سياسة توزيع الأرباح...).

إذن فملائمة المعلومة من ملائمة الهدف المتوخى منها، سواء تقييم الماضي و الحاضر لاستشراف المستقبل، أو التقييم و التحقق من المعلومات المتكررة و لاسيما غير المتكررة (الاستثنائية).

3.1.2 الموثوقية (La fiabilité)

يمكن الحكم على موثوقية المعلومة إذا كان الجواب عن السؤال المطروح حول معلومة ما قاطعا لا تشوبه شائبة. كما يمكن القول أن درجة الثقة (La confiance) في معلومة ما هي معيار للحكم على موثوقيتها (La fiabilité).

و يمكن الحكم على موثوقية المعلومة من خلال تحقق الشروط التالية:

- إمكانية التحقق من جودة المعلومة (La vérifiabilité)؛
- حيادية المعلومة (La neutralité/l'impartialité)؛
- تقديمها لصورة صادقة عن نشاط المؤسسة (La représentation fidèle).

إذن موثوقية المعلومة من درجة ثقة مستعملها في الجهة التي قامت بإنتاجها، و مسؤولية الجهة المنتجة للمعلومة تتحدد بكفاءة (Le savoir faire) و خبرة(L'expérience) فريق المحاسبة و المالية و احترامه للضمير المهني(L'éthique & la déontologie).

4.1.2 المقارنة (La comparabilité)

إن المعلومة في حد ذاتها قليلة المدلول، إلا أن بمقارنتها ديناميكيا أي زمنيا (Un évolution dynamique)، أو مقارنتها مقارنة متجانسة مع مؤسسة أخرى من نفس القطاع (Bench marking)، قد تساهم في تحقيق ما يلي:

- تساهم المقارنة الزمنية (الديناميكية) على تحديد النمط التطوري لنشاط ونتائج المؤسسة (الاتجاه العام، موسمي، دوري...)، و من ثم وضع الإستراتيجية الملائمة لتحقيق الأهداف الموضوعة؛
- تساهم المقارنة المكانية (مع مؤسسة من نفس القطاع) - لاسيما إذا كان معيار المقارنة مؤسسة تحقق نتائج عالية- من استخراج الفروق، تحديد أسبابها و من ثم تعديل الإستراتيجية لبلوغ النتائج المعيارية المستهدفة (الإنتاجية، الفعالية، الفاعلية، الأداء...).

إن تحقيق الخصائص النوعية الأربع في نفس الوقت و بنسبة 100% صعب التحقيق، إلا أن وضع معيار لتحقيق درجة مقبولة لجودة المعلومة ممكن، و إن لم يتم بلوغه يمكن الاقتراب منه و تحسينه شيئا فشيئا.

2.2 مدى تأثير المعلومة المالية على مستخدميها

يمكن أن يكون للمعلومة تأثيرا على السوق المالي عند نشرها، كما يمكن أن يكون لها تأثيرا محدودا، لذا سنحاول عرض مدى تأثر السوق المالي بالمعلومة المالية و جودتها كما يلي:

1.2.2 مدى تأثير النتيجة المحاسبية

لقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن نشر النتيجة المحاسبية لها تأثيرا محدودا على ردة فعل السوق المالي، و تعود الأسباب لقلة الاهتمام بهذه المعلومة المالية إلى ما يلي:

- إمكانية التلاعب بالحسابات المتحكمة في تحديد النتيجة المحاسبية (تقييم وتسجيل حسابات النتائج)؛
- تحسب النتيجة من القيم التاريخية، بالمقابل يهتم المستثمر المحتمل بما هو آت؛

- ذاتيـة المحاسـب في تقيـيم الخسـائر التي تمـس الأصـول و المؤونـات التي تمـس الخصوم، و التي لها تأثيرا معتبرا على نتائج مؤسسات كثيفة النشاط.

يبقى و أن المستثمر يولي اهتماما أكبر لقدرة التمويل الذاتي (Cash flow/MBA/CAF) الذي يمثل النتيجة الحقيقية للمؤسسة القابلة للتكرار، بعيدا عن الحسابات غير الحقيقية (الصورية) و غير الدورية (الاستثنائية).

2.2.2 مدى تأثير تغير الطرق المحاسبية

بالعودة إلى الدراسات التطبيقية التي أجريت حول التأثير المحتمل للطرق المحاسبية (Les méthodes comptables) على السوق المالي، فإن جل الدراسات تشير إلى أن الطرق التي لها تأثير على النتيجة المحاسبية ليس لها تأثيرا كبيرا على السوق المالي. بالمقابل ما يمكن أن يكون له تأثيرا معتبرا على السوق المالي، هي تغير السياسات المحاسبية (Les politiques comptables) التي لها تأثير على قدرة التمويل الذاتي(Cash flow/MBA) على المدى المتوسط والطويل.

3.2.2 مدى تأثير المراجعة و التدقيق

تشير الدراسات التطبيقية إلى أن رأي محافظ الحسابات أو المدقق حول جودة المعلومة المالية- رأي مستقل، محايد و محترف – له تأثيرا محدودا على رأي المستثمر في السوق المالي، بسبب أن المستثمر يولي أهمية محدودة للنتائج المحاسبية و التحقق من جودتها. بالمقابل يعطي أهمية متزايدة لكل المؤشرات التي لها علاقة مباشرة بقدرة المؤسسة على تحقيق الفائض المالي الحقيقي و المستدام.

ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد، أن توقيت نشر المعلومة له أهمية قصوى للمستثمر من أجل اتخاذ قراره الاستثماري من عدمه. أما التأخر في نشر المعلومة، يمكن أن يؤدي إلى عزوف المستثمر عن اتخاذ هذا النوع من القرارات.